المجلد العاشر/ العدد الثاني /01 ديسمبر 2018 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

المواطنة الكوسموبوليتانية عند يورغن هابرماس

بن ترار عبد القادر، طالب دكتوراه، جامعة وهران 02.
أ.د. برياح المختار، جامعة وهران 02،

تاريخ الارسال: 03 جويلية 2018	تاريخ القبول: 13 جويلية 2018	تاريخ النشر: 01 ديسمبر 2018.

ملخص:

لقد عرفت الفترة المعاصرة انتكاسة كبيرة لقيم التنوير والحداثة، والتي وضعت العقل في أزمة جعلت العديد من التيارات تدعوا إلى تحجيمه منادية بمرحلة ما بعد الحداثة ومحمّلة العقل كل أشكال العنف التي خاضتها البشرية في حربين عالميتين، إلاّ أن الجيل الثاني لمدرسة فرانكفورت ممثّلا في الشخص الأبرز وهو الفيلسوف الألماني "يورغن هابرماس" سيربط الإخفاقات بطبيعة العقل العملي والعقل الأداتي ذو النظرة المركزية للذات في مقابل إقصاء الآخر. إنّ هذا الإقصاء سيجعل هابرماس يؤسس لنظريته في الفعل التواصلي من خلال الدفاع عن العقلانية التواصلية القادرة عبر إتيقا المناقشة على خلق الإجماع والتفاهم حول الموضوعات التي تناقش داخل الفضاء العمومي عبر البراكسيس التواصلي وبالإعتماد على أخلاقيات النقاش، لنتمّكن من إحلال السلام الدّائم بدل العنف الحاصل، ومن ثمّ إمكانية خلق مواطنة عالمية تؤمن بقدرة كل شعوب الأرض على تبنّي قيم أخلاقية عالمية كالحرية والمساواة وحقوق الإنسان، بل أكثر من ذلك تعمد إلى الدّفاع عنها متى حاولت أي سلطة المساس بها.مؤكّدا على قدرة عقل التنوير على استكمال كل أهدافه، ,ومؤمنا بأن المواطنة العالمية يمكن تحقيقها عبر نظام كوسموبوليتي(كوني) يدافع عن حقوق الأفراد قبل الدول.

الكلمات المفتاحية: كوسموبوليتي، العقل التواصلي، البراكسيس، إتيقا المناقشة، العقل العملي، العقل الأداتي.

Résumé

L'ère contemporaine a connu un grand déclin des valeurs de l'illumination et de la modernité, ce qui a entrainé une crise de raison et a incité plusieurs courants à limiter ce déclin en appelant à une postmodernité et rejetant sur la raison la responsabilité de toutes les formes de violence qu'a connu l'humanité lors des deux guerres mondiales, cependant la deuxième génération de l'école de Francfort, représentée principalement par le philosophe Allemand Jürgen Habermas, va lier les échecs avec la nature de la raison pratique et la raison instrumentale ayant une vision centraliste du soi-même en face de l'exclusion d'autrui. Cette exclusion va permettre à Habermas de fonder sa théorie de l'agir communicationnel en défendant le rationalisme communicationnel capable, à travers l'éthique de la discussion, à créer l'unanimité et l'accord sur des sujets discutés dans un espace public à travers une praxis communicationnelle et en se basant sur l'éthique de discussion, ce qui nous permet d'instaurer une paix durable à la place de la violence régnante, et par conséquent la possibilité de créer une citoyenneté mondiale croyant à la capacité de toutes les peuples de la planète à adopter des valeurs éthiques transnationales telles que la liberté, l'égalité et les droits de l'homme, et même défendre ces valeurs si une quelconque autorité portent atteinte à elles. Ceci qui confirme l'aptitude de la raison d'illumination à atteindre toutes ses objectifs, et croyant que la citoyenneté mondiale (transnationale) peut être réalisée à travers un système cosmopolite défendant les droits des individus avant ceux des états.

Mot clé: transnationale, L'esprit communicatif, praxis, l'éthique de la discussion, raison pratique, raison instrumentale

المجلد العاشر/ العدد الثاني /01 ديسمبر 2018 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

مقدمة:

لقد كتب "يورغن هابرماس" ذات يوم مقالا نقديا ضدّ زعيم الوجودية الألمانية "مارتن هايدغر" حيث منحه شهرة وصيتا كبيرين نظرا لطبيعة عنوان المقال المسمى " التفكير مع هايدغر ضد هيدغر" هذا من جهة، و في المقابل دافع هيدغر عن نفسه مبرّئا إيّاها من تلك التهم عبر حوار أجرته مجلّة ألمانية معه سنة 1966م وتأكيده على عدم نشر الحوار إلاّ بعد وفاته، وهو ما حصل سنة 1976م فعلا. لقد جاءت خاتمة المقال في شكل لوم وعتاب لهيدغر السياسي الذي لم يقف ضدّ مسرحية القتل التي حصلت ملتزما في ذلك الصمت عن كل ما وقع في أوروبا خلال النصف الأول من القرن العشرين، حيث يقول هابرماس: " إنّ مقالي هذا لا يريد سوى طرح السّؤال التالي: هل يمكننا أن نفسّر القتل المنظّم لملايين الناس، نعرف اليوم عنهم كل شيء كما لو أنّهم خطأ من وجهة نظر تاريخ "الوجود" الذي فهم بوصفه مصيرا؟ أليس هو الجريمة الفعلية لأولئك الذين ارتكبوها بكل مسؤولية؟... أعتقد أنّه حان الوقت الآن لكي نفكّر مع هيدغر ضدّ هيدغر1". ثمّ "...يبقى من الصّعب تصوّر كيف أنّ المعاصرين في بلد جد متحضّر تعاونوا مع النّازية وانخرطوا فيها، أو على الأقل شاهدوا كل هذا الذي يحدث دون أن يحرّكوا ساكنا، في حين أنّه ومنذ اليوم الأول للحرب، كانت سياسة التمييز العنصري ضدّ اليهود، واضطهاد الشيوعيين والإشتراكيين وتعذيبهم تجري على مرأى ومسمع الجميع. كما تمّ المس بالحقوق الفردية للإنسان وبشكل علني، فهذا الشكل أو ذاك، فهذا الحدث ترك صدمة نفسية عميقة طبعت جيلي بشكل عام وبالخصوص المثقفين منهم[2]".

لقد أخرج هابرماس المعرفة من حيّز الوحدة عند الوضعيين إلى مفهوم التعدّد وعمل على خلق شكل جديد من التّواصل ينسجم مع طبيعة الفترة المعاصرة، ويخلق شكل المواطنة التي يؤسس لها من خلال مشروعه الفلسفي و " هذا التوجّه الأخير لهابرماس يعكس إلى حدّ كبير اهتمامه بالنّظرية النقدية وحرصه على تطويرها بما يتناسب مع مستوى التّقدّم الخارق الذي عرضه المجتمع الرّأسمالي الغربي، وبخاصّة من خلال تطوير لغة التّخاطب والتواصل بين البشر، وبعث أسس جديدة لإيتيقا المناقشة3".

---

[1] كارل أوتو أبل، التفكير مع هابرماس ضدّ هابرماس، تر: د.عمر مهيبل، منشورات الإختلاف، الدار العربية للعلوم، المركز الثقافي العربي، ط1، الجزائر، (2005م-1426هـ)، ص12.

[2] محمد الأشهب، الفلسفة والسياسة عند هابرماس جدل الحداثة والمشروعية والتواصل في فضاء الديمقراطية، منشورات دفاتر سياسية، ط1، 2006م، ص 106.

[3] كارل أوتو أبل، التفكير مع هابرماس ضدّ هابرماس، تر: د.عمر مهيبل، المصدر السابق، ص15.

المجلد العاشر/ العدد الثاني /01 ديسمبر 2018 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

لقد أخذ هابرماس بالنصائح و المطالب التي أودعها "هوركايمر" للجيل الجديد من ممثّلي المدرسة النقدية في بحثه عن شكل مشترك للعيش ضمن فضاء تواصل يحقّق الإنسجام البينذواتي ويحافظ على الإختلافات ضمن إطار الوحدة، ليحقّق في الأخير ما كان هوركايمر يدعوا له من " البحث في مصير العقل وتفكيكه لتمييز أوجهه المختلفة، ولمعرفة السّبب الذي أدّى بهذا العقل إلى الإنحدار إلى مستوى اللاّعقل، بل أن يتحوّل إلى الأداة التي يمارس القمع بها وفيها**4**".وعلى الرّغم من كل التهم التي وجّهت للعقل وحاولت تقزيم دوره على ضوء الإنحراف الذي حصل خلال القرن العشرين من خلال تجاوز عصر الحداثة والمناداة بعصر ما بعد الحداثة لا يرى فيه هابرماس " مبرّرا كافيا للتخلّي عن مشروع الحداثة بل لابدّ أن تواصل المجتمعات الحديثة تطوّرها باستكمال هذا المفهوم الأداتي بإدخال البعد التواصلي في مفهوم العقلانية**5**". وعليه سيعمل على تتبع المسار التاريخي الذي تكونت فيه الدولة الأمة والاختلالات التي صاحبت هذا البناء الذي تحوّل من مصدر وحدة وقوّة إلى عامل تفرقة فيما بعد.لنكتشف في الأخير أن هابرماس في دعوته للمصالحة مع الذات "...كان ينصت لتفاصيل التحولات التي طرأت على التاريخ الألماني المعاصر ويواكب عمليّة البناء الكلي الذي اضطرّت ألمانيا إلى القيام به، بعد ما تركته النازية من دمار وتحطيم للمجتمع وللذات الألمانية**6**".

لا يمكن الحديث عن مدلول المواطنة في غياب المجتمع المدني، هذا الأخير الذي "يعتبر حق المواطنة متجذّرا في المجتمع المدني الذي يعيش من مصادر قبل سياسية**7**" والذي لم يصبح ظاهرا للعيان والعلن إلاّ بعد سلسلة من التطورات السياسية والإقتصادية التي عرفتها أوروبا: "حيث لم يبدأ تبلور مفهوم المجتمع المدني إلاّ مع مطلع القرن السادس عشر كمحايث لنشأة الدّولة الحديثة، أولا مع منظّري السيادة في مقابل الحالة الطبيعية. ثمّ تحت تأثير الفكر الإقتصادي الذي ربطه بالسوق ووضعه في مقابل الدّولة**8**". وبالرّغم من الجهود التي بذلت لخلق هذا المجتمع المدني في كتابات بودان السياسية ومرورا بهوبز والإقتصاديين من أمثال آدم سميث وكل من هيغل وماركس فإنه يمكننا أن نحصر تعريفنا للمجتمع المدني بقولنا: " أنه فضاء اجتماعي مستقل عن الدّولة والأسرة، ينتظم فيه التبادل وتنتظم في إطاره أيضا العلاقات بين الفاعلين الخواص (أي غير التابعين للدّولة)، وهو يتكوّن

---

[4] المصدر السابق، ص18.

[5] عطيات أبو السعود، الحصاد الفلسفي في القرن العشرين، منشأة المعارف جلال حزى وشركاه،(د-ط)، الإسكندرية، مصر، 2002م، ص99.

[6] أبو النور حمدي أبو النور حسن، يورجين هابرماس الأخلاق والتواصل، المرجع السابق، ص08.

[7] يورغن هابرماس، جوزيف راتسنغر، جدليّة العلمنة العقل والدين، تعريب وتقديم: حميد لشهب، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، ط1، بيروت، لبنان، يناير2013م، ص51.

[8] عبد العزيز ركح، المرجع السابق، ص27.

المجلد العاشر/ العدد الثاني /01 ديسمبر 2018 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

من مؤسسات صورية، تلعب من خلال وظائفها (الاقتصادية،الاجتماعية،الثقافية، الدينية) دورا هاما في مسار الإندماج الاجتماعي9".

إنّ التحول من إنسان الاقتصاد إلى اقتصاد الإنسان جعل العلاقات الاقتصادية تخرج من بوتقة الأسرة وتأخذ طابعا مؤسّساتيا مرتبطا بالاقتصاد السياسي أي من خلال البحث عن مزيد من تراكم الأرباح، وبحث عن الأسواق الجديدة لتغطيتها وتصريف فائض الإنتاج، وإذا ترتّب عن هذا التحول الاقتصادي ما أفضى إلى صناعة المجتمع المدني وظهور علاقات الإنتاج التي يرى هابرماس أنها تتعدّى النظرة الإقتصادية القديمة إلى علاقات أخرى من خلال الحوار والنقاش، وهكذا فإنّ " الأفراد عندما يدخلون في علاقة مع بعضهم البعض في إطار الحياة المدنية قصد تلبية حاجات ممارستهم المهنيّة، فإنّهم لا يتبادلون حسب هابرماس سلعا وخدمات فقط، بل يمارسون نوعا آخر من التجارة هو الحديث الذي يتبادلون بواسطته الأخبار والآراء والإنطباعات والمشاعر، وعليه تتميّز حياة المجتمع الحديث ليس فقط بانتشار المؤسسات الإقتصادية، ولكن أيضا بتطوّر النّقاش والمحادثة خارج المجال الخاص(الأسرة)10".

وعليه فإن المجتمع المدني حسب هابرماس: "يتكون من تلك الجمعيات، المنظمات والحركات التي تستقبل، تركّز وتعكس بواسطة التّضخيم، صدى المشاكل الإجتماعية في فضاءات الحياة الخاصة. إنّ جوهر المجتمع المدني مشكّل إذن من نسيج جمعوي يمأسس، في إطار الفضاءات العمومية المنظّمة للنقاشات التي تهدف إلى حل المشاكل النّاشئة التي تخص مواضيع الصالح العام11".

إنّ تصوّر الأمة في نظر هابرماس في إطار ما بعد السياسي كان هو وحده القادر على تجاوز الانحرافات التي حصلت في القرن العشرين، وكان سيشكّل تطورا صحيحا لمفهوم الدولة وصولا إلى الأمة " ولذلك يؤكّد هابرماس بأنّ هذا البناء الرّمزي للشعب، هو وحده الذي كان ضامنا لتحوّل الدّولة الحديثة إلى الدولة الأمة.هذه الأخيرة التي تعتبر الشّكل التنظيمي الذي يضم المواطنين الذين يرتبطون بالعقد الإجتماعي12". ثم إنّ "...غياب الحبل الرابط هو صيرورة ديمقراطية، يكمن فيه في آخر المطاف الفهم الصحيح للدستور13". وبما أن العقد شريعة المتعاقدين وبما أنهم بشر وأفراد يحقّ لهم بحرّية أنى ينضمّوا إلى أي عقد يرونه صالحا لهم، وهنا "نشأ مفهوم جديد للمواطنة لا يتعلّق بالجنس بقدر،

[9] عبد العزيز ركح، المرجع السابق، ص30.

[10] المرجع السابق، ص31.

[11] المرجع السابق، ص31.

[12] المرجع السابق، ص51

[13] يورغن هابرماس، جوزيف راتسنغر، جدليّة العلمنة العقل والدين، تعريب وتقديم: حميد لشهب، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، بيروت، لبنان، يناير2013م، ص51.

المجلد العاشر/ العدد الثاني /01 ديسمبر 2018 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

ما تحدّده الجنسية، أي أنّ الذي يتمتّع بالجنسية داخل الدّولة-الأمة يتمتّع بالحقوق السياسية، ومنه لم تعد فكرة القومية (خاصة منذ الثورتين الفرنسية والأمريكية) متأسسة في الأصل على المعايير الإثنية، بل بالإنتماء السياسي لدستور واحد. ولذلك يعتقد هابرماس أن الدولة- الأمة وإن كانت تطالب رعاياها بالولاء غير أنّ هذا الأخير يمكن اعتباره مواطنة دستورية وليس أبدا قومية**14**".

إنّ الفصل السياسي الذي تمّ بين الحاكم والمحكوم تحت تأثير التحوّل الإقتصادي كان هو المولّد الحقيقي للمجتمع المدني الذي بدأ يطّلع بدوره مع النظام الإقتصادي الرّأسمالي في مراحله الأولى، وهكذا سننتقل عبر نظرية روسو من ممارسة السلطة في الدولة من خلال شخص الملك إلى الأمة متمثّلة في شخص الشعب هذا الأخير الذي من خلال حرّية تامة وإرادته قرّر الدخول في عقد اجتماعي يتحوّل من خلاله من تجمّع إلى مجتمع ودولة تحت ظل هذا العقد (دولة دستورية) الذي يصاغ وفق الإرادة العامة للشعب ومن ثمّ يلتزم الشعب بالقوانين التي أرادها لنفسه. لتتحقّق مشروعية النظام ومن ثمّ القانون حيث يقول هابرماس: "أقصد بالمشروعية الإعتراف الذي يستفيد منه نسق سياسي ما. ترجع ضرورة المشروعية إلى ضمانة الإندماج الإجتماعي الخاص بهويّة مجتمع محدّد بواسطة معايير. تتمثّل وظيفة أشكال الشّرعنة في الإستجابة لهذه الضرورة**15**".

إنّ تشكّل الرّأي الجماعي حول موضوع ما لا يتمّ تبعا للنظام السياسي سواء الليبرالي أو الجمهوري، وإنما من خلال الحوار والنقاش داخل الفضاءات العمومية والتي وحدها تتيح خلق التفاهم وتحقيق الإجماع وعليه "يجب على المواطنين أن يعوا حقّهم في التواصل والمشاركة ويمارسونه بنشاط، وبالضبط بطريقة لا تركّز على مصالحهم الشخصية، بل على مصالح الجماعة. ويتطلّب هذا قدرا من التحفيز لا يمكن فرضه بطريقة قانونية. ويعتبر فرض المشاركة في الإنتخابات جسما غريبا في دولة الحق الديمقراطي تماما كما هو الشّأن فيما يتعلّق بالتضامن**16**".

بعيدا عن صناديق الإقتراع سيوجد هابرماس شكلا جديدا لتعبير الأفراد والجماعات عن آرائهم ومواقفهم وتصوّراتهم إزاء كل جديد يحصل داخل المجتمع لتتمّ بذلك مناقشتها وتشكيل الحقيقة حولها وفق ما يتّفق عليه المناقشون ويرونه حقيقة، وعليه "طبقا لذلك يتغيّر مفهوم الحقيقة كلّيا مادام قد تأكّدنا اليوم أنّ لا الذات أو الجماعة بمقدورهما بلورة حقيقة كاملة ونهائية، فهي تحاول وعبثا تحاول...أي أنّ الأهم هنا ليس ما أدّعيه أنا أو أنت من حقائق، بل ما نستطيع الوصول إليه معا

[14] عبد العزيز ركح، المرجع السابق، ص51.

[15] يورغن هابرماس، بعد ماركس، ترجمة: محمد ميلاد، دار الحوار للنشر والتوزيع، ط1، اللاذقية، سوريا، 2002م، ص190.

[16] يورغن هابرماس، جوزيف راتسنغر، جدليّة العلمنة العقل والدين، تعريب وتقديم: حميد لشهب، جداول للنشر والترجمة والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1، بيروت، لبنان، يناير2013م، ص50.

المجلد العاشر/ العدد الثاني /01 ديسمبر 2018 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

ونتّفق عليه بشأنها، وهو ما يفسّر جاذبية هذا الجذر المعرفي الجديد وصعوبته في آن17". لتستطيع بذلك العقلانية التواصلية خلق عالم جديد متجانس فيما بينه ولـ "تذكّر هذه العقلانية التواصلية بالتصورات القديمة عن اللوغوس (العقل) بقدر ما تحمل على مستوى المعاني الفضيلة التي يمكن أن يتّصف بها قول مصالحة لا إكراه فيها وتأسيس اتفاق عندما يتجاوز هؤلاء الذين يشاركون فيه، بفضل اتفاق مبرّر عقليا. تصوّرات كانت تتّسم في البداية بتحيّز ذاتي. إنّ العقل التواصلي يعبّر عن نفسه في فهم انفكّ تمركزه على العالم18" .

إنّ الخروج من طرح العقلانية إلى طرح العقلانيات ينتج فضاءات عقلية متعدّدة لا تتبنّى الطّرح نفسه إزاء المواضيع التي تتناولها أي لا تحمل التصورات عينها وبتعبير الفلسفة الوجودية "كل إنسان هو بذاته عالم" ومع إقرارنا ذاتيا بأنّ الإختلاف جوهر متأصّل في الفكر الإنساني من خلال منطلق لا شمولية العقل والإقرار بأنّ كل مآسينا عبر التاريخ تعزى للفهم الخاطئ لطبيعة العقلانية، وإصرار كل طرف على أنّه هو من يملك الحقيقة ومن يخالفه فهو مخطئ ينبغي إقصاؤه أو القضاء عليه، ومن هنا جاءت العقلانية التواصلية عند هابرماس لتنزع ملكية الحقيقة من الجميع بما فيهم السلطة التي دائما ما تدعو إلى احترام القوانين مع أنّ الممارسة الديمقراطية والتي تقتضي تشاركية صناعة القانون من قبل الشعب هي غائبة، وعليه "يشكّل الحوار في هذه النّظريّة إذن مصدر لشرعية القانون، بمعنى أنّه لا يمكن للمعيار القانوني أن يستمرّ كقانون شرعي إلاّ في حالة خروج المواطنين من وضعهم كمواضيع للقانون ليأخذوا وضع المشاركين في الإتّفاق حول صياغة قواعد الحياة المشتركة19". لنتمكّن من الخروج عن الصورة والأشكال المفروضة علينا باسم الحق أو القانون والتي لم تتشكّل داخل فضاءات الفضاء العمومي ولكن ضمن قوّة النظام على حد تعبير فوكو والذي مكّن العقل البورجوازي من إحكام سيطرته على المجتمع من خلال المعرفة وعلاقات السيطرة فإذا كانت في الماضي "...وفي جميع هذه الحالات يكون المطلوب -نتيجة لذلك- واحدا، وهو طاعة الناس، فالفرد الذي يواجه القوّة/القانون، هو الذات المطيعة. بكلمة أخرى، (هناك قوة شرعية في جانب، وإنسان مطيع خاضع في الجانب الآخر20".

لم يكن التطوّر الحاصل في علاقات القوّة مستقبلا إلاّ على مستوى الشكل ومستوى تطوّر الوعي البورجوازي وقدرته على خلق صورة مماثلة ولكن أكثر تعقيدا مستفيدا من كل المعارف الإنسانية باستغلالها وتوظيفها ضمن مشروع السّلطة "...وهو في رأيه، من أعظم إنجازات المجتمع

[17] حسن مصدق، يورغن هابرماس ومدرسة فرانكفورت، النظرية النقدية التواصلية، المركز الثقافي العربي، ط1، الدار البيضاء، المغرب، 2005م، ص14.

[18] هابرماس ، القول الفلسفي للحداثة، ترجمة: د.فاطمة الجيوشي، منشورات وزارة الثقافة، (د-ط)، سوريا، 1995م، ص-ص482-483.

[19] عبد العزيز ركح، المرجع السابق، ص153.

[20] ليندا هتشيون، سياسة ما بعد الحداثة، تر: د.حيدر حاج إسماعيل، المنظمة العربية للترجمة، ط1، بيروت، لبنان، 2009م، ص27.

المجلد العاشر/ العدد الثاني /01 ديسمبر 2018 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

البورجوازي. وهو ليس مرتبطا بصورة القانون، ونقول: لا يمثّله قانون من القوانين. وهو بالإضافة إلى ما تقدّم، لا يقدر نظام الكبح أو القمع أن يصفه. هذا النّوع الجديد من القوّة لايثبته مفهوم الحق، بل مفهوم التّكنيك، ولا يفهم بالإشارة إلى القانون، بل بواسطة التّطبيع، ولا بالعقاب، بل بالمراقبة والضبط، أي بطرق ووسائل تتعدّى الدّول وأجهزتها21".

إنّ خروج العقل العملي من فلسفة الحكم إلى محاولة الفهم يمنحه القدرة التواصلية التي بدورها تجعله قادرا على إبداء الرّأي وتقبّل النقد ومن ثمّ تغيير الآراء التي لا يمكن أن تحمل صفة القناعات التي عرفها العقل العملي عند هابرماس، وهكذا فإنّ الديناميكية والمرونة للعقل التواصلي تجعله قادرا على التّمركز البينذواتي بشكل منفتح على كل شعوب العالم والإنسجام مع كل الإتجاهات الفكرية والثقافية "ويرتكز استعمال العقل هذا في تصوّر هابرماس، على تبادل الحجج بطريقة تجعل من وضعية كل متحدّث قابلة للتغيّر بالنّظر إلى نوعية الحجج المقدّمة من طرف المشاركين الآخرين، وبهذا لا يمكن ان يختزل التداول الديمقراطي في محاولة فرض قضية من طرف سلطة ما لمجرّد أنّها تعتقد في صدق هذه القضية أو ملاءمتها، بل يقتضي على العكس من ذلك نوعا من أخلاقيات الحوار (Ethique de la discussion) االتي تسمح بأن يبقى رأي كل واحد من المتشاورين قابلا للنقد من طرف الآخرين22".

وبهذه الطّريقة تصبح الممارسة الديمقراطية صحيحة وتخرج عن طابعها الشكلي الذي يحصر المشاركة السياسية للأفراد ويربطها بمواعيد انتخابية ثابتة لتصبح ممارسة الفرد للفعل الدّيمقراطي لا تتجاوز النصف ساعة في حياته كلّها، وإذا افترضنا حياة بيولوجية يمكن أن تمتدّ لثمانين عاما أو أكثر فسيكون نصيب الحياة السياسية من الحياة البيولوجية لا يتجاوز النصف ساعة، وهكذا يدعو هابرماس إلى تفعيل دور المواطنين السياسي ليصبح متواصلا ومستمرّا من خلال مراقبة عمل السّلطة وجعلها تعود إلى رأي المواطنين باعتباره يمثّل الشرعية الديمقراطية لكل قرار يمكن أن يتّخذ بإدراجهم كمشاركين في عملية التشاور والتحاور التي تسبق صناعة القرار النهائي.

إنّ عالمية الفكر الديمقراطي التي يؤمن هابرماس بإمكانية تحقّقها وتجسيدها لدى كل المواطنين عبر العالم تندرج ضمن إقراره بأن العلاقات التواصلية بين الأفراد هي التي تمثّل شرعية أي نظام سياسي، ولعلّ الكثير من النّظم الغير ديمقراطية اليوم والتي تفرض منطق وجودها بالقوّة نشاهد شعوبها متمسّكة بالخيارات الديمقراطية وتبحث يوميّا عن الحل الذي يجعلها تعيش حرّية التعبير والتفكير، ولعلّ القيم الأخلاقية الديمقراطية وتنامي الإحساس بها لدى شعوب العالم هو ما يجعل الذوات تنزع

[21] ليندا هتشيون، سياسة ما بعد الحداثة، تر: د.حيدر حاج إسماعيل، المرجع السابق، ص-ص27-28.

[22] عبد العزيز ركح، المرجع السابق، ص-ص152-153.

المجلد العاشر/ العدد الثاني /01 ديسمبر 2018 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

نحو السير في نفس الفضاء السياسي الديمقراطي بغض النّظر عن الحدود الجغرافية والبعد الإقليمي وتباين أنظمة الحكم، فإنّ الإعتماد على ماهو قائم "...لايناقض فكرة ارتباط المواطنين فيما وراء انتماءاتهم العاطفية بمبادئ قانونية وبقيم أخلاقية كونية بإمكانها إرساء بنية فعّالة لهوية سياسية متحرّرة من التّحديات القبلية والهويّة23".

إنّ هذه القدرة على تجاوز الإطار الإقليمي إلى إطار ما بعد وطني لدى هابرماس هو مشروع تحقّق جزء كبير منه بالفعل خاصّة عند مراقبة الواقع الأوروبي الذي عرف مسرحه الجغرافي حربين عالميتين ومع ذلك استطاع إنشاء قيم أخلاقية وتنمية شعور مشترك جعله يبني اتحادا يعكس ذلك الشعور المتنامي، حيث ينبغي على المواطنين الأوروبيين "...أن يتعلّموا النّظر إلى أنفسهم كفاعلين يقرّرون بطريقة مستقلّة وإنّما كأعضاء في جماعة عالمية ويتحمّلون مسؤولية الدّفاع عن المصالح الكونية في إطار اختياراتهم الخاصة24". وهنا نلاحظ كيف أنّ هابرماس يحاول بناء المستقبل اعتمادا على تنمية الشعور بالقيم الأخلاقية لدى الشعوب الأوروبية، أي ذلك العنصر الذي لم يستكمل في مشروع الحداثة والذي بتوافره وحضوره يتحقّق المشروع الذي طرحه عقل التنوير وفق الصورة التي رسمها لنفسه لحظة ميلاده، ولكن مع خلق ميكانيزمات أكثر ديناميكية وفاعلية تتماشى ولغة العصر والواقع المعاصر متمثّلة في العقلانية التواصلية التي يطرحها هابرماس كحل يمكّن شعوب العوالم المعيشة من العيش المشترك والفهم المتبادل الذي يغيب عنه إقصاء الآخر أو الآخرين ومعه نتجنّب كل أشكال العنف سواء بين الأفراد أو الدّول، وحيث أنّ الوصول لمثل هذا النموذج السياسي الذي يطرحه هابرماس يقتضي خلق عقد اجتماعي يكرّس هذه القيم الجديدة التي يعكسها العقل التواصلي الأوروبي حيث "يؤكّد هابرماس في هذا السّياق أنّه لا يمكن لمواطني الدّول الأعضاء في الإتحاد الأوروبي أن ينظروا إلى بعضهم البعض كأعضاء في نفس الجسم السياسي إلاّ منذ اللحظة التي يوافقون فيها بالإستفتاء، على وضع دستور مشترك. انطلاقا من هذه اللحظة فقط يمكنهم أن يتقبّلوا إعادة توزيع جديد عادل للمهام فيما وراء الحدود الوطنية25". وهكذا فإنّ الدستور الجديد يخرج من صياغة مواطنين ضمن إطار وطني إلى صياغة تستدعي مشاركة كل مواطني الإتحاد الأوروبي ليكون بذلك المعبّر والمؤطّر للعمل السياسي الفوق وطني وليصبح الفضاء المشترك الذي يعقلن العالم المعيش من خلال عقل تواصلي في إطار ما بعد وطني.

إنّ مسألة تعدّدية الثقافة داخل المجتمع الواحد لا يرى فيها هابرماس أي تهديد لوحدة الجسد السياسي مادام العقل النقديالتواصلي داخل الفضاء الديمقراطي مرتبطا بالحوار والمناقشة واحترام

[23] المرجع السابق، ص154.

[24] محمد الأشهب، المرجع السابق، ص122.

[25] عبد العزيز ركح، المرجع السابق، ص-ص157-158.

المجلد العاشر/ العدد الثاني /01 ديسمبر 2018 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

كل الأطراف وآرائها "...فالنشاط التواصلي لا يكون مجرّد فعل تقوم به ذات منعزلة، ولكنّه مناقشة أو حوار يتمّ بين مختلف الذوات الفاعلة أو بين ذاتين فاعلتين على الأقل. وتنتقل نظريّة الفعل التواصلي من نموذج حوار الذات مع نفسها إلى حوار يتمّ بين الذّوات المشاركة في التواصل. أي أنّه بمعنى آخر ليس حوارا فرديّا للفاعل مع ذاته، وإنّما هو حوار ومناقشة تدور بين ذوات فاعلة مختلف، وهو حوار تحكمه شروط26". بل أكثر من ذلك أنّ الأغلبية المجتمعية في إطار ثقافة ما لاتسعى لكي تنصهر الثقافات الصغيرة داخلها بقدر ما تعمل على الحفاظ على خصوصية تلك الثقافات وتميّزها وجاذبيتها الخاصة إيمانا منها أن نظرة الجماعات والأفراد للحياة ليست واحدة ليبقى "...من الضروري على الثقافة الغالبة، أن تتخلّى عن كل محاولة للإنصهار مع الثقافة السياسية العامة والمشتركة بين جميع المواطنين من جهة، ومن جهة أخرى يجب أن تبقى الهيئة المجسّدة للثقافة السياسية المشتركة قويّة بحيث يكون بإمكانها منع أمة المواطنين من التّشتّت والتجزؤ27".

إنّ ما نشاهده اليوم في عديد الخطابات لرؤساء الدول الغربية يعكس فكر هابرماس تماما فالرّئيس يخاطب المواطنين ويستمدّ تارة الحجة من الإنجيل (الكتاب المقدس) وتارة من القرآن الكريم وتارة من الثوراة وتارة من أقوال المفكرين والإقتصاديين، كل ذلك لأن الرّئيس يعكس الفضاء العمومي العام ولا يمكن أن يتبنّى طرح أي فضاء جزئي ويتحيّز له، لأنه رئيس كل المواطنين على اختلاف تبايناتهم الثقافية، ولعلّنا نشاهد كثيرا ضمن التجارب الإجتماعية والتي يقوم بها بعض الأفراد أو مؤسسات المجتمع المدني لملاحظة ردّة فعل المواطنين الأمريكيين مثلا عندما يتعرّض أحد المسلمين أي إلى أحد أفراد الأقلية إلى مضايقات أو إساءة من طرف مواطن أمريكي يختلف عنه لتكشف لنا الكاميرا كيف أن بقية الأمريكيين يدافعون عنه رافضين الإساءة لأي مواطن أمريكي، لأنه مواطن رافضين التدخل في خصوصيته وثقافته مع أنهم يختلفون عنها، وعليه "يجب تشجيع مواطن الدولة الليبرالية، الذي يكون مستعدّا للدفاع عن الأجانب وعن المواطنين الذين يبقون في هامش المجتمع وركوب المخاطر من أجل الدفاع عن المصالح العامة28". على حد تعبير فولتير: "أنا لا أتفق مع كلمة واحدة مما تقول. لكنني أدافع حتى الموت عن حقك لكى تقولها29".

إذا كانت المواطنة القارية تتحقق عبر الدستور القاري لأوروبا فإنّه خارج الحدود الأوروبية يرتبط الأفراد بالمؤسسات الفوق وطنية والتي يرى هابرماس أنه وفي ظل احترام السيادة الوطنية للدول يتعذّر بل يكاد يكون مستحيلا تحقيق أفق المواطنة العالمية على اعتبار أنّ هذه الدّول في كثير من الأحيان لا

---

[26] عطيات أبو السعود، الحصاد الفلسفي في القرن العشرين، منشأة المعارف جلال حزى وشركاه، (د-ط) الإسكندرية، مصر، 2002م، ص103.

[27] عبد العزيز ركح، المرجع السابق، ص169.

[28] يورغن هابرماس، جوزيف راتسنغر، جدليّة العلمنة العقل والدين، تعريب وتقديم: حميد لشهب، المصدر السابق، ص50.

29 الموقع : http://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=236851 اطلع عليه يوم 2018/03/15

المجلد العاشر/ العدد الثاني /01 ديسمبر 2018 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

تحترم حقوق الإنسان والقيم الكونية للأفراد ليظلّ عنصر احترام سيادتها عائقا أمام تحقيق المشروع السياسي لهابرماس، وعليه يؤكّد "...هابرماس أنّ مثل هذا المشروع لا يمكن أن يتأسّس في ظل سيادة الدّول، وأنّه يجب على العكس من ذلك أن يقوم فوق هذه السيادة باعتباره هيئة ذات سلطة على مختلف الحكومات الوطنية30".هاته الأخيرة والتي قد تخلّ في كثير من الأحيان بمبادئ حقوق الإنسان، كما أن احترام سيادتها يدفعها إلى فعل ما تشاء ومتى تشاء في غياب مراقب عالمي يستطيع أن يتدخّل ليحفظ حقوق الأفراد والجماعات، لذلك يلحّ هابرماس على أن تكون هناك قوّة أكبر من سلطة الدّولة الوطنية حيث "...تكون بيد هيئات فوق وطنية تتمتّع بالشّرعية اللازمة وتملك الوسائل الكفيلة لإكراه الدّول المتمرّدة على احترام الحد الأدنى من القواعد الأخلاقية، في هذه النقطة بالذات تختلف رؤية هابرماس للنظام الكوسموبوليتي الجديد عن رؤية كانط وتلامذته الوطنيين الليبراليين31".

إن التصور الجديد الذي يحاول هابرماس إرساءه على مستوى الساحة السياسية الدولية يختلف من حيث المبدأ مع التّصور الكلاسيكي الذي كان يتحدّث دائما عن حقوق الشعوب بدل حقوق الأفراد، ولعلّ جوهر التحول الذي خلقه هابرماس هو تغيير الغاية من التدخّل لحماية الشعوب إلى العمل على حماية الأفراد أي العنصر الأساسي لتكوين شعب وهكذا "...ظلّ القانون الدّولي الكلاسيكي يتّخذ كموضوع له الذات الجماعية التي تشكّلها الدّول، بمعنى كان يعنى بالدّرجة الأولى بحقوق الشعوب، غير أنّ الإنتقال إلى قانون كوسموبوليتي يقتضي بالأحرى حماية الأفراد الذين يشكّلون هذه الدّول ناي الغنتقال من حق الشعوب (droit des peuples) إلى حق الأفراد (droit des gens)، ولذلك يصبح حق التدخل في الشؤون الدّاخلية للدّول مشروعا مبدئيّا، من حيث أنّ الإنسانية تملك الأولويّة على الجماعات القومية32".

إنّ هابرماس لا يضع الأسس النظرية فقط للحفاظ على الحقوق الإنسانية للأفراد بل يقولبها من الطابع الأخلاقي ليعطيها الصورة القانونية لتصبح ممارسة واقية من خلال المؤسسات الفوق وطنية، والتي تعمل على تفعيل هذه القوانين وتطبيقها بصرامة من خلال المراقبة لكل ما يحصل ليس فقط على مستوى العلاقات الدّولية وإنما على المستوى المحلي لعلاقة الأفراد بحكوماتهم، وعليه فإنّ "إحدى الخصائص الأساسية للنظام الكوسموبوليتي الذي يتصوّره هابرماس هو أنّه يحاول تحديد الشروط

[30] عبد العزيز ركح، المرجع السابق، ص174.
[31] المرجع السابق، ص175.
[32] عبد العزيز ركح، المرجع السابق، ص-ص175-176.

المجلد العاشر/ العدد الثاني /01 ديسمبر 2018 ISSN: 1112-8518, EISSN: 2600-6200

المؤسساتية التي تسمح بمراقبة قانونية فعلية ليس فقط للعلاقات الخارجية بين الدّول، ولكن أيضا للعلاقات الدّاخلية بين الأفراد والدّول، وإرغام الحكومات على احترام شروط هذا التعايش الكوني بين أعضاء الجماعة الإنسانية عامة33". والذي يراه "بتراند راسل" ضروريا "فليس في وسعنا إذن ضمان السّلم في العالم أو إقرار المسائل العالمية طبقا لقانون دولي، ما لم تتنازل الدّول عن حرّيتها المطلقة في علاقتها الخارجية، وتدع الفصل في مثل هذه الأمور في أيدي أداة حكومة عالمية، تشريعية، وقضائية معا34".

يقوم هابرماس بلفت الإنتباه للإختلالات الحاصلة على مستوى صناعة القرار المابعد أو المافوق وطني وكيف أنّه ينبغي منح صلاحيات أكبر لبعض الهيئات الدّولية لكي لا تكتفي بطلب التوقف عن الأعمال المنافية لحقوق الإنسان إن وجدت، بل إلى ضرورة العمل على معاقبة المخالفين أينما ووقتما ظهروا، كما ينبغي وفق العقلانية التواصلية بناء حوار تشاركي تشاوري لعديد الدّول في الأمم المتحدة تتجاوز من خلاله احتكار القوى الخمس لحق الفيتو لتكوّن عقلانية تواصلية تهدف إلى أخذ آراء أكبر عدد من الدّول لكي لا يكون هنالك إقصاء لآراء وأفكار الدّول الأخرى حول مواضيع ذات طابع عالمي تستدعي مشاركة الجميع للوصول إلى حل توافقي ينسجم مع طرح الأغلبية ولعلّ هذا ما يمنحه صفة العدالة في صناعة القرار، ويحول دون مركزيّة قرار بعض الدّول في مقابل جميع الدّول و " في هذا الأفق سيكون من الضّروري تبني أو إعادة التّأكيد على الإعلان العالمي لحقوق الإنسان والمواطن، وضرورة القيام بإصلاح استعجالي للنظام المؤسساتي الحالي لهيئة الأمم المتّحدة من خلال توسيع صلاحيات محمكة العدل الدّولية في لاهاي بحيث تصبح أحكامها إكراهية. بالإضافة إلى تعزيز وتعديل عمليّات اتخاذ القرارات من أجل الوصول إلى تحقيق اتفاق (consensus) هو الآن مستحيل بسبب استعمال الدّول الخمس الدّائمين في مجلس الأمن لحق الفيتو35". رغم كلّ النقد الذي يواجهه هابرماس لمشروعه ما فوق الوطني المبني على الوطنية الدستورية، فإنّه يظلّ يتطوّر باستمرار ويحاول أن يعزّز من مكانته العالمية بالرّغم من المشاكل التي تعترض هذا البناء فوق الوطني ليبقى هناك فرق بين حلم للهروب من الواقع وحلم يسعى أصحابه لتحقيقه وتجسيده كما يفعل هابرماس، ويكفي مشاهدة حال ألمانيا اليوم لندرك أنّ "...صمود رؤيته يكمن في ملاءمة ردّها الديمقراطي على كوابيس الماضي الألماني. وعلى الرّغم من كل الأخطاء التي وقعت فيها ألمانيا، فهي الآن إحدى الديمقراطيات الأكثر انفتاحا في العالم، وكان لهابرماس الإسهام الأساسي في إمكانية حدوث ذلك[36]".

[33] المرجع السابق، ص176.

[34] برتراند راسل، مثل عليا سياسية، تعريب: فؤاد كامل عبد العزيز، (د-ط)، مصر، ص58.

[35] عبد العزيز ركح، مابعد الدولة الأمة عند يورغن هابرماس، المرجع السابق، ص177.

36 أندرو بووي، الفلسفة الألمانية، تر: محمد عبد الرحمن سلامة، مؤسسة هنداوي للتعليم والثقافة، ط1، القاهرة، مصر، 2015م، ص117.